

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي 16 التحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية

المراجع

- المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية"
- معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"
- معيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"

الخلفية

- 1 لدى العديد من المنشآت المعدة للتقرير استثمارات في عمليات أجنبية (كما تم تعريفها في معيار المحاسبة الدولي 21 الفقرة 8). وقد تكون مثل هذه العمليات الأجنبية منشآت تابعة، أو منشآت زميلة، أو مشروعات مشتركة أو فروع. يتطلب معيار المحاسبة الدولي 21 من المنشأة أن تحدد العملة الوظيفية لكل واحدة من عملياتها الأجنبية على أنها عملة البيئة الاقتصادية الرئيسة لتلك العملية. وعند ترجمة النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية إلى عملة العرض، فإن المنشأة مطالبة بأن تثبت فروق صرف العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر إلى حين استبعاد العملية الأجنبية.
- 2 سوف يتم تطبيق المحاسبة عن تحوط مخاطر العملة الأجنبية التي تنشأ عن صافي استثمار في عملية أجنبية فقط - عندما يتم إدراج صافي أصول تلك العملية الأجنبية في القوائم المالية! وقد يكون البند الذي يتم التحوط له من جهة مخاطر العملة الأجنبية التي تنشأ عن صافي الاستثمار في عملية أجنبية عبارة عن مبلغ من صافي الأصول مساو للمبلغ الدفئري لصافي أصول العملية الأجنبية، أو أقل منه.
- 3 يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 وسم بند متحوط له مؤهل وأدوات تحوط مؤهلة في علاقة للمحاسبة عن التحوط. وإذا كانت هناك علاقة تحوط موسومة، في حالة تحوط صافي استثمار فإنه يتم إثبات المكسب أو الخسارة من أداة التحوط، التي يتم تحديدها على أنها تحوط فاعل لصافي الاستثمار، ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم تضمينه مع فروق صرف العملات الأجنبية التي تنشأ عن ترجمة نتائج العملية الأجنبية ومركزها المالي.
- 4 قد تتعرض منشأة لديها العديد من العمليات الأجنبية لعدد من مخاطر العملة الأجنبية. ويقدم هذا التفسير إرشادات بشأن تحديد مخاطر العملة الأجنبية التي تتأهل على أنها مخاطر متحوط لها في تحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية.
- 5 يسمح المعيار الدولي للتقرير المالي 9 للمنشأة بأن تسم أداة مالية سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة (أو توليفة من أدوات مالية مشتقة وغير مشتقة) على أنها أدوات تحوط لمخاطر عملة أجنبية. ويقدم هذا التفسير إرشادات بشأن أين يمكن، ضمن مجموعة، الاحتفاظ بأدوات التحوط التي تُعد تحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية حتى تتأهل للمحاسبة عن التحوط.
- 6 يتطلب معيار المحاسبة الدولي 21 والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 إعادة تصنيف المبالغ المُجمعة المُثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر، والمتعلقة بكل من فروق صرف العملات الأجنبية الناشئة عن ترجمة النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية والمكسب أو الخسارة من أداة التحوط التي يتم تحديدها على أنها تحوط فاعل لصافي استثمار، من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة على أنها تعديل إعادة تصنيف عندما تستبعد المنشأة الأم العملية الأجنبية. ويقدم هذا التفسير إرشادات بشأن الكيفية التي ينبغي على المنشأة أن تحدد بها المبالغ التي يتم إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة لكل من أداة التحوط والبند المتحوط له.

1 وسوف يكون هذا هو الحال بالنسبة للقوائم المالية الموحدة، والقوائم المالية تتم فيها المحاسبة عن استثمارات تمثل منشآت زميلة أو مشروعات مشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية والقوائم المالية التي تتضمن فرعاً أو عملية مشتركة كما تم تعريفها في المعيار الدولي للتقرير المالي 11 "الترتيبات المشتركة".

النطاق

- 7 ينطبق هذا التفسير على المنشأة التي تتحوط لمخاطر العملة الأجنبية الناشئة عن صافي استثماراتها في عمليات أجنبية وترغب في تأهيلها للمحاسبة عن التحوط وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9. وللتسهيل، يشير هذا التفسير لمثل تلك المنشأة على أنها المنشأة الأم وللقوائم المالية التي يتم فيها إدراج صافي أصول العمليات الأجنبية على أنها القوائم المالية الموحدة. وجميع الإشارات إلى المنشأة الأم تنطبق بنفس الطريقة - على المنشأة التي لديها صافي استثمار في عملية أجنبية تعد مشروعاً مشتركاً، أو منشأة زميلة أو فرعاً.
- 8 ينطبق هذا التفسير فقط على التحوطات لصافي الاستثمارات في عمليات أجنبية؛ ولا يجوز أن يتم بالقياس تطبيقه على الأنواع الأخرى من المحاسبة عن التحوط.

الإشكالات

- 9 قد يتم الاحتفاظ بالاستثمارات في عمليات أجنبية بشكل مباشر - من قبل المنشأة الأم أو بشكل غير مباشر - من قبل منشأتها أو منشأتها التابعة. والإشكالات التي تم تناولها في هذا التفسير هي:

(أ) طبيعة المخاطر المتحوط لها ومبلغ البند المتحوط له الذي يمكن أن يتم له وسم علاقة تحوط:

- (1) ما إذا كان يمكن للمنشأة الأم أن تسم فقط - فروق صرف العملات الأجنبية الناشئة عن الفرق بين العملتين الوظيفيتين للمنشأة الأم وعملياتها الأجنبية على أنها المخاطر المتحوط لها، أو ما إذا كان يمكن لها - أيضاً - أن تسم فروق صرف العملات الأجنبية الناشئة عن الفرق بين عملة عرض القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم والعملة الوظيفية للعملية الأجنبية على أنها المخاطر المتحوط لها.
- (2) إذا كانت المنشأة الأم تحتفظ بالعملية الأجنبية بشكل غير مباشر؛ ما إذا كان يمكن أن تتضمن المخاطر لمتحوط لها فقط - فروق صرف العملات الأجنبية الناشئة عن الفروق في العملتين الوظيفيتين بين العملية الأجنبية ومنشأتها الأم المباشرة، أو ما إذا كان يمكن - أيضاً - أن تتضمن المخاطر المتحوط لها أي فروق صرف عملات أجنبية بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية ولأي منشأة أم وسيطة أو نهائية (أي ما إذا كانت حقيقة أن صافي الاستثمار في العملية الأجنبية يحتفظ به من خلال المنشأة الأم الوسيطة تؤثر في المخاطر الاقتصادية على المنشأة الأم النهائية).

(ب) في أي مكان ضمن المجموعة يمكن الاحتفاظ بأداة التحوط:

- (1) ما إذا كان من الممكن تأسيس علاقة مؤهلة للمحاسبة عن التحوط فقط - إذا كانت المنشأة التي تتحوط لصافي استثمارها طرفاً في أداة التحوط أو ما إذا كان يمكن لأية منشأة ضمن المجموعة، بغض النظر عن عملتها الوظيفية، أن تحتفظ بأداة التحوط؛

- (2) ما إذا كانت طبيعة أداة التحوط (مشنقة أو غير مشنقة) أو طريقة التوحيد تؤثر في توقيت فاعلية التحوط.

(ج) ما هي المبالغ التي ينبغي إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة على أنها تعديلات إعادة تصنيف عند استبعاد العملية الأجنبية:

- (1) عندما يتم استبعاد عملية أجنبية كانت متحوطاً لها؛ ما هي المبالغ من احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمنشأة الأم المتعلقة بأداة التحوط والمتعلقة بتلك العملية الأجنبية، التي ينبغي أن يتم إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم؛
- (2) ما إذا كانت طريقة التوحيد تؤثر في تحديد المبالغ التي يتم إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

الإجماع

طبيعة المخاطر المتحوط لها ومبلغ البند المتحوط له الذي يمكن وسم علاقة تحوط له

- 10 يمكن تطبيق المحاسبة عن التحوط فقط - على فروق صرف العملات الأجنبية الناشئة بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية والعملة الوظيفية للمنشأة الأم.

- 11 في التحوط لمخاطر العملة الأجنبية الناشئة عن صافي استثمار في عملية أجنبية، يمكن أن يكون البند المُتحوط له مبلغاً من صافي الأصول مساو للمبلغ الدفترى لصافي أصول العملية الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم، أو أقل منه. ويعتمد المبلغ الدفترى لصافي أصول العملية الأجنبية الذي يمكن رسمه على أنه البند المُتحوط له في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم على ما إذا كانت أي منشأة أم للعملية الأجنبية من مستوى أقل قد طبقت المحاسبة عن التحوط على جميع صافي أصول تلك العملية الأجنبية، أو على جزء منها، ون تلك المحاسبة قد تم الإبقاء عليها في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم.
- 12 يمكن رسم المخاطر المُتحوط لها على أنها مخاطر العملة الأجنبية الناشئة بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية والعملية الوظيفية لأي منشأة أم (سواء كانت المنشأة الأم المباشرة أو الوسيطة أو النهائية) لتلك العملية الأجنبية. ولا تؤثر حقيقة أن صافي الاستثمار يتم الاحتفاظ به من خلال منشأة أم وسيطة على طبيعة المخاطر الاقتصادية الناشئة عن تعرض المنشأة الأم النهائية لمخاطر العملة الأجنبية.
- 13 قد يتأهل التعرض لمخاطر العملة الأجنبية الناشئة عن صافي استثمار في عملية أجنبية للمحاسبة عن التحوط مرة واحدة فقط في القوائم المالية الموحدة. لذلك، فإذا تم تحوط لنفس صافي أصول عملية أجنبية من قبل أكثر من منشأة أم ضمن المجموعة (على سبيل المثال كل من المنشأة الأم المباشرة والمنشأة الأم غير المباشرة) لنفس المخاطر، فإن علاقة تحوط واحدة هي التي سوف تتأهل للمحاسبة عن التحوط في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم النهائية. ولا يلزم منشأة أم أخرى من مستوى أعلى المحافظة على علاقة التحوط الموسومة من قبل المنشأة الأم في قوائمها المالية الموحدة. ولكن إذا لم تحافظ المنشأة الأم من مستوى أعلى على علاقة التحوط فإن المحاسبة عن التحوط التي يتم تطبيقها من قبل المنشأة الأم من مستوى أدنى يجب عكسها قبل أن يتم إثبات المحاسبة عن التحوط من قبل المنشأة الأم التي هي من مستوى أعلى.

أين يمكن الاحتفاظ بأداة التحوط

- 14 يمكن رسم أداة مشتقة أو غير مشتقة (أو توليفة من أدوات مشتقة وغير مشتقة) على أنها أداة تحوط في تحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية. ويمكن الاحتفاظ بأداة (أدوات) التحوط من قبل أي منشأة أو منشآت ضمن المجموعة طالما أنه قد تم استيفاء متطلبات الوسم والتوثيق والفاعلية الواردة في الفقرة 1.4.6 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9، والمتعلقة بتحوط صافي استثمار. وتحديدًا، ينبغي توثيق استراتيجية التحوط للمجموعة - بشكل واضح - بسبب احتمال وجود وسوم مختلفة عند مستويات مختلفة للمجموعة.
- 15 لغرض تقويم الفاعلية، فإن التغير في قيمة أداة التحوط المتعلقة بمخاطر صرف العملات الأجنبية يتم حسابه بالرجوع إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم التي يتم قياس المخاطر المتحوط لها مقابل عملتها الوظيفية وفقاً لتوثيق المحاسبة عن التحوط. وتبعاً للمكان الذي يتم الاحتفاظ فيه بأداة التحوط، ففي غياب المحاسبة عن التحوط يمكن إثبات إجمالي التغير في القيمة ضمن الربح أو الخسارة، أو ضمن الدخل الشامل الآخر، أو في كليهما. ولكن تقويم الفاعلية لا يتأثر بما إذا كان التغير في قيمة أداة التحوط قد تم إثباته ضمن الربح أو الخسارة أو ضمن الدخل الشامل الآخر. وكجزء من تطبيق المحاسبة عن التحوط، فإن إجمالي الجزء الفاعل للتغير يتم إضافته ضمن الدخل الشامل الآخر. ولا يتأثر تقويم الفاعلية بما إذا كانت أداة التحوط هي أداة مشتقة أو غير مشتقة ولا بطريقة التوحيد.

استبعاد عملية أجنبية مُتحوط لها

- 16 عندما يتم استبعاد عملية أجنبية كان قد تم التحوط لها، فإن المبلغ المعاد تصنيفه من احتياطي ترجمة العملات الأجنبية إلى الربح أو الخسارة على أنه تعديل إعادة تصنيف في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم المتعلقة بأداة التحوط يكون هو المبلغ المطلوب تحديده وفقاً للفقرة 5-6-14 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9. وذلك المبلغ هو المكسب أو الخسارة المجمع من أداة التحوط التي تم تحديدها على أنها تحوط فاعل.
- 17 المبلغ المعاد تصنيفه من احتياطي ترجمة العملات الأجنبية إلى الربح أو الخسارة في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم المتعلقة بصافي الاستثمار في تلك العملية الأجنبية وفقاً للفقرة 48 من معيار المحاسبة الدولي 21 هو المبلغ الذي يُضمن في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية لتلك المنشأة الأم فيما يتعلق بتلك العملية الأجنبية. وفي القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم النهائية، لا يتأثر مجموع صافي المبلغ الذي يتم إثباته في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية المتعلقة بجميع العمليات الأجنبية بطريقة التوحيد. ولكن سواء كانت المنشأة الأم النهائية تستخدم الطريقة المباشرة أو طريقة خطوة بخطوة للتوحيد² فإن ذلك قد يؤثر على المبلغ الذي يتم تضمينه في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية المتعلقة بعملية أجنبية بعينها. وقد ينتج عن استخدام طريقة خطوة بخطوة للتوحيد إعادة تصنيف مبلغ مختلف عن ذلك المستخدم لتحديد فاعلية التحوط إلى الربح أو الخسارة. ويمكن إزالة هذا الفرق بتحديد المبلغ المتعلق بتلك العملية الأجنبية الذي كان من الممكن أن ينشأ فيما لو كان قد تم استخدام الطريقة المباشرة للتوحيد. ولا يتطلب معيار المحاسبة الدولي 21 إجراء مثل هذا التعديل. ولكنه خيار السياسة المحاسبية الذي ينبغي اتباعه بشكل ثابت لجميع صافي الاستثمارات.

2 الطريقة المباشرة هي طريقة التوحيد التي تتم فيها ترجمة القوائم المالية للعملية الأجنبية مباشرة إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم النهائية. أما طريقة خطوة بخطوة فهي طريقة التوحيد التي تتم فيها أولاً ترجمة القوائم المالية للعملية الأجنبية إلى العملة الوظيفية لأي منشأة (منشآت) أم وسيطة ومن ثم تتم ترجمتها إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم النهائية (أو عملة العرض إذا كانت مختلفة).

تاريخ السريان

- 18 يجب على المنشأة تطبيق هذا التفسير للفترات السنوية التي تبدأ في 1 أكتوبر 2008 أو بعده. ويجب على المنشأة تطبيق التعديل على الفقرة 14 الذي تم بموجب "التحسينات في المعايير الدولية للتقرير المالي"، المصدر في إبريل 2009، للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأبعد لكلٍ منهما. وإذا قامت المنشأة بتطبيق هذا التفسير لفترة تبدأ قبل 1 أكتوبر 2008، أو التعديل على الفقرة 14 قبل 1 يوليو 2009، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- 18أ [حذفت]
- 18ب عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 9، المصدر في يوليو 2014، الفقرات 3، و5-7، و14، و16، إرشادات التطبيق 1 وإرشادات التطبيق 8 وحذف الفقرة 18أ. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 9.

التحول

- 19 يحدد معيار المحاسبة الدولي 8 كيفية تطبيق المنشأة لتغيير في السياسة المحاسبية ناتج عن التطبيق الأولي لتفسير ما. وليس مطلوباً من المنشأة الالتزام بتلك المتطلبات عند تطبيقها هذا التفسير لأول مرة. وإذا ما وسمت منشأة أداة تحوط على أنها تحوط لصافي استثمار ولكن التحوط لا يستوفي شروط المحاسبة عن التحوط الواردة في هذا التفسير، فيجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 لكي لا تستمر في المحاسبة عن ذلك التحوط بأثر مستقبلي.

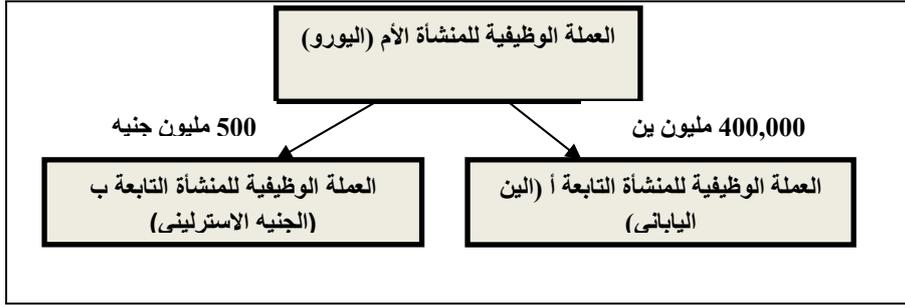
الملحق إرشادات التطبيق

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من التفسير.

إرشادات التطبيق 1 يوضح هذا الملحق تطبيق التفسير باستخدام هيكل الشركات الموضح أدناه. وفي جميع الحالات يتم اختبار فاعلية علاقات التحوط الموضحة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، بالرغم من أن هذا الاختبار لم تتم مناقشته في هذا الملحق. وتقوم المنشأة الأم، بكونها المنشأة الأم النهائية، بعرض قوائمها المالية الموحدة بعملتها الوظيفية وهي اليورو. تُعد كل من المنشآت التابعة مملوكة بالكامل. يتضمن صافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ب" البالغ 500 مليون جنيه استرليني (العملة الوظيفية هي الجنيه الاسترليني) ما يعادل 159 مليون جنيه استرليني من صافي استثمار المنشأة التابعة "ب" البالغ 300 مليون دولار في صافي الاستثمار في المنشأة التابعة "ج" (العملة الوظيفية هي الدولار الأمريكي). وبعبارة أخرى، فإن صافي أصول المنشأة التابعة "ب" بخلاف استثمارها في المنشأة التابعة "ج" هو 341 مليون جنيه استرليني.

طبيعة المخاطر المتحوط لها التي يمكن وسم علاقة تحوط لها (الفقرات 10-13)

إرشادات التطبيق 2 تستطيع المنشأة الأم التحوط لصافي استثمارها في كلٍ من المنشآت التابعة "أ" و "ب" و "ج" من مخاطر صرف العملات الأجنبية بين العملات الوظيفية لكل منها (الين الياباني، والجنيه الاسترليني و الدولار الأمريكي) و اليورو. إضافة لذلك، تستطيع المنشأة الأم التحوط من مخاطر سعر صرف العملتين الأجنبيتين الدولار الأمريكي/ الجنيه الاسترليني بين العملتين الوظيفيتين للمنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج". وفي قوائمها المالية الموحدة تستطيع المنشأة التابعة "ب" التحوط لصافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج" من مخاطر صرف العملات الأجنبية بين العملتين الوظيفيتين لكل منهما وهما الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني. وفي الأمثلة التالية فإن المخاطر الموسومة هي مخاطر سعر الصرف الفوري للعملات الأجنبية لأن أدوات التحوط ليست مشتقات. وإذا كانت أدوات التحوط عقوداً آجلة فإن المنشأة الأم تستطيع وسم مخاطر سعر الصرف الآجل للعملات الأجنبية.



مبلغ البند المتحوط له الذي يمكن وسم علاقة تحوط له (الفقرات 10-13)

إرشادات التطبيق 3 ترغب المنشأة الأم في التحوط من مخاطر صرف العملات الأجنبية من صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج". افترض أن المنشأة التابعة "أ" لديها اقتراض خارجي قدره 300 مليون دولار أمريكي. وان صافي أصول المنشأة التابعة "أ" في بداية فترة التقرير يبلغ 400,000 مليون ين ياباني بما في ذلك المتحصلات من الاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي.

إرشادات التطبيق 4 يمكن أن يكون البند المتحوط له مبلغاً من صافي الأصول مساوياً للمبلغ الدفترى لصافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ج" (300 مليون دولار) في قوائمها المالية الموحدة، أو أقل منه. تستطيع المنشأة الأم، في قوائمها المالية الموحدة، وسم الاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" على أنه تحوط من مخاطر سعر الصرف الفوري للعملتين الأجنبيتين لليورو/الدولار الأمريكي المتعلقة بصافي استثمارها في صافي أصول المنشأة التابعة "ج" البالغ 300 مليون دولار أمريكي. وفي هذه الحالة، فإن كلا من فرق سعر صرف العملتين الأجنبيتين اليورو/الدولار الأمريكي على الاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" وفرق سعر صرف العملتين الأجنبيتين اليورو/الدولار الأمريكي على صافي الاستثمار في المنشأة التابعة "ج" البالغ 300 مليون دولار أمريكي يتم تضمينهما في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم بعد تطبيق المحاسبة عن التحوط.

إرشادات التطبيق 5 في غياب المحاسبة عن التحوط فإن إجمالي فرق سعر صرف العملات الأجنبية الدولار الأمريكي/ اليورو على الاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" يتم إثباته في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم كالتالي:

- تغير سعر الصرف الفوري للعملتين الأجنبيةتين الدولار الأمريكي/ الين الياباني، المترجم إلى اليورو، ضمن الربح أو الخسارة،
- تغير سعر الصرف الفوري للعملتين الأجنبيةتين الين الياباني/ اليورو ضمن الدخل الشامل الآخر.

وبدلاً من الوسم الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 4، فإن المنشأة الأم تستطيع في قوائمها المالية الموحدة وسم الاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار في المنشأة التابعة "أ" على أنه تحوط من مخاطر سعر الصرف الفوري للعملتين الأجنبيةتين الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي بين المنشأة التابعة "ج" والمنشأة التابعة "ب". وفي هذه الحالة فإن إجمالي فرق سعر صرف العملات الأجنبيةتين الدولار الأمريكي/ اليورو على الاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" يتم بدلاً من ذلك إثباته في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم كما يلي:

- تغير سعر الصرف الفوري للعملتين الأجنبيةتين الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي ضمن احتياطي ترجمة العملات الأجنبية المتعلقة بالمنشأة التابعة "ج".
- تغير سعر الصرف الفوري للعملتين الأجنبيةتين الجنيه الاسترليني/ الين الياباني، المترجم إلى اليورو، ضمن الربح أو الخسارة،
- تغير سعر الصرف الفوري للعملتين الأجنبيةتين الين الياباني/ اليورو ضمن الدخل الشامل الآخر.

إرشادات التطبيق 6 لا تستطيع المنشأة الأم وسم الاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" على أنه تحوط لكل من مخاطر سعر الصرف الفوري للعملتين الأجنبيةتين اليورو/ الدولار الأمريكي ومخاطر سعر الصرف الفوري للعملتين الأجنبيةتين الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي في قوائمها المالية الموحدة. ذلك أن أداة التحوط الواحدة تستطيع تحوط المخاطر الموسومة نفسها مرة واحدة فقط. ولا تستطيع المنشأة التابعة "ب" تطبيق المحاسبة عن التحوط في قوائمها المالية الموحدة لأن أداة التحوط يتم الاحتفاظ بها خارج المجموعة التي تضم المنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج".

في أي مكان ضمن المجموعة يمكن الاحتفاظ بأداة التحوط (الفقرتان 14 و 15)؟

إرشادات التطبيق 7 كما ورد في فقرة إرشادات التطبيق 5، فإن إجمالي التغير في القيمة فيما يتعلق بمخاطر صرف العملات الأجنبية على الاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" يتم تسجيله ضمن كل من الربح أو الخسارة (مخاطر سعر الصرف الفوري للدولار الأمريكي/ الين الياباني) والدخل الشامل الآخر (مخاطر سعر الصرف الفوري لليورو/ الين الياباني) في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم في غياب المحاسبة عن التحوط. ويتم تضمين كل من المبلغين لغرض تقويم فاعلية التحوط الموسوم في فقرة إرشادات التطبيق 4 لأن التغير في قيمة كل من أداة التحوط والبند المتحوط له يتم حسابه بالرجوع إلى اليورو وهو العملة الوظيفية للمنشأة الأم مقابل الدولار الأمريكي وهو العملة الوظيفية للمنشأة التابعة "ج"، وفقاً لتوثيق التحوط. ولا تؤثر طريقة التوحيد (أي الطريقة المباشرة أو طريقة خطوة بخطوة) على تقويم فاعلية التحوط.

المبالغ المُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد عملية أجنبية (الفقرتان 16 و 17)

إرشادات التطبيق 8 عند استبعاد المنشأة التابعة "ج"، فإن المبالغ المُعاد تصنيفها من احتياطي ترجمة العملات الأجنبية إلى الربح أو الخسارة في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم هي:

(أ) فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي للمنشأة التابعة "أ": المبلغ الذي يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 تحديده، أي إجمالي التغير في القيمة فيما يتعلق بمخاطر صرف العملات الأجنبية الذي تم إثباته ضمن الدخل الشامل الآخر على أنه الجزء الفاعل من التحوط؛

(ب) فيما يتعلق بصافي الاستثمار البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج": المبلغ الذي يتم تحديده بطريقة التوحيد التي تتبعها المنشأة. وإذا استخدمت المنشأة الأم الطريقة المباشرة، فإن احتياطي ترجمة العملات الأجنبية لديها فيما يتعلق بالمنشأة التابعة "ج" يتم تحديده مباشرة بسعر صرف العملات الأجنبيةتين اليورو/ الدولار الأمريكي. وإذا استخدمت المنشأة الأم طريقة خطوة بخطوة، فإن احتياطي صرف العملات الأجنبية لديها فيما يتعلق بالمنشأة التابعة "ج" يتم تحديده باحتياطي صرف العملات الأجنبية الذي تقوم بإثباته المنشأة التابعة "ب" الذي يعكس سعر صرف العملات الأجنبيةتين الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي، مترجم إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم باستخدام سعر صرف العملات الأجنبيةتين اليورو/ الجنيه الاسترليني. ولا يتطلب استخدام المنشأة الأم لطريقة التوحيد خطوة بخطوة في فترات سابقة منها أو يمنعها من تحديد مبلغ احتياطي صرف العملات الأجنبية الذي سيعاد تصنيفه عندما تستبعد المنشأة التابعة "ج" ليكون هو المبلغ الذي كان سيتم إثباته فيما لو كانت قد استخدمت بصفة دائمة الطريقة المباشرة، اعتماداً على سياستها المحاسبية.

تحوط أكثر من عملية أجنبية واحدة (الفقرات 11، 13، و15)

إرشادات التطبيق 9

توضح الأمثلة التالية أن المخاطر، التي يمكن التحوط منها في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم، هي دائما المخاطر بين عملتها الوظيفية (اليورو) والعمليتين الوظيفيتين للمنشأتين التابعتين "ب" و"ج". وبغض النظر عن كيفية وسم التحوطات، فإن الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن أن تكون تحوطات فاعلة يتم تضمينها في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم عند تحوط كل من العمليتين الأجنبيتين هما 300 مليون دولار لمخاطر سعر صرف اليورو/ الدولار الأمريكي ومبلغ 341 مليون جنيه استرليني لمخاطر سعر صرف اليورو/ الجنيه الاسترليني. وتضاف التغيرات الأخرى في القيمة بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الربح أو الخسارة الموحد للمنشأة الأم. وبكل تأكيد، فإن بإمكان المنشأة الأم وسم مبلغ 300 مليون دولار أمريكي فقط - للتغيرات في سعر الصرف الفوري للعمليتين الأجنبيتين الدولار الأمريكي/ الجنيه الاسترليني أو 500 مليون جنيه استرليني فقط - للتغيرات في سعر الصرف الفوري للعمليتين الأجنبيتين الجنيه الاسترليني/ اليورو.

المنشأة الأم تحتفظ بأدوات تحوط بكل من الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني

إرشادات التطبيق 10

قد ترغب المنشأة الأم في التحوط من مخاطر صرف العملات الأجنبية المتعلقة بصافي استثمارها في المنشأة التابعة "ب" وكذلك تلك المتعلقة بالمنشأة التابعة "ج". افترض أن المنشأة الأم تحتفظ بأدوات تحوط مناسبة موقومة بالدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني تستطيع وسمها على أنها تحوطات لصافي استثماراتها في المنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج". وتشمل الوسوم التي تستطيع المنشأة الأم القيام بها في قوائمها المالية الموحدة على ما يلي، ولكنها لا تقتصر عليها:

(أ) أداة تحوط بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي موسومة على أنها تحوط لصافي الاستثمار البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج" مع اعتبار من المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري للعمليتين الأجنبيتين (اليورو/ الدولار الأمريكي) بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة "ج" وأداة تحوط تصل إلى مبلغ 341 مليون جنيه استرليني موسومة على أنها تحوط لصافي الاستثمار البالغ 341 مليون جنيه استرليني في المنشأة التابعة "ب" مع اعتبار من المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري للعمليتين الأجنبيتين (اليورو/ الجنيه الاسترليني) بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة "ب".

(ب) أداة تحوط بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي موسومة على أنها تحوط لصافي الاستثمار البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج" مع اعتبار من المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري للعمليتين الأجنبيتين (الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي) بين المنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج" وأداة تحوط تصل إلى مبلغ 500 مليون جنيه استرليني موسومة على أنها تحوط لصافي الاستثمار البالغ 500 مليون جنيه استرليني في المنشأة التابعة "ب" مع اعتبار من المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري للعمليتين الأجنبيتين (اليورو/ الجنيه الاسترليني) بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة "ب".

إرشادات التطبيق 11

تختلف مخاطر سعر صرف اليورو/ الدولار الأمريكي من صافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ج" عن مخاطر سعر صرف اليورو/ الجنيه الاسترليني من صافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ب". ولكن في الحالة الموضحة في فقرة إرشادات التطبيق 10(أ)، فإن المنشأة الأم بوسمها أداة التحوط بالدولار الأمريكي التي تحتفظ بها تكون قد تحوطت بالفعل -وبالكامل - من مخاطر سعر صرف اليورو/ الدولار الأمريكي من صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج". وإذا قامت المنشأة الأم أيضاً بوسم أداة تحوط بالجنيه الاسترليني تحتفظ بها على أنها تحوط لصافي استثمارها البالغ 500 مليون جنيه استرليني في المنشأة التابعة "ب"، فإن مبلغ 159 مليون جنيه استرليني من صافي الاستثمار ذلك، الذي يمثل المبلغ المعادل بالجنيه الاسترليني لصافي استثمارها بالدولار الأمريكي في المنشأة التابعة "ج"، سيكون قد تم التحوط له مرتين من مخاطر سعر صرف الجنيه الاسترليني/ اليورو في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم.

إرشادات التطبيق 12

في الحالة الموضحة في فقرة إرشادات التطبيق 10(ب)، إذا وسمت المنشأة الأم المخاطر المتحوط لها على أنها التعرض لسعر الصرف الفوري للعمليتين الأجنبيتين (الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي) بين المنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج"، فإن ذلك الجزء فقط المتعلق بسعر صرف الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي من التغير في قيمة أداة تحوطها البالغة 300 مليون دولار أمريكي هو الذي يتم تضمينه في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمنشأة الأم المتعلق بالمنشأة التابعة "ج". أما المتبقي من التغير (المعادل للتغير في سعر صرف الجنيه الاسترليني/ اليورو على 159 مليون جنيه استرليني) فيتم تضمينه ضمن الربح أو الخسارة الموحد للمنشأة الأم، كما ورد في فقرة إرشادات التطبيق 5. ولأن وسم مخاطر سعر صرف الدولار الأمريكي/ الجنيه الاسترليني بين المنشأتين التابعتين "ب" و "ج" لا يشمل مخاطر سعر صرف الجنيه الاسترليني/ اليورو، فإن المنشأة الأم تكون قادرة - أيضاً - على وسم مبلغ يصل إلى 500 مليون جنيه استرليني من صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ب" مع اعتبار أن المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري للعمليتين الأجنبيتين (الجنيه الاسترليني/ اليورو) بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة "ب".

المنشأة التابعة "ب" تحتفظ بأداة تحوط بالدولار الأمريكي

13 إرشادات التطبيق افتراض أن المنشأة التابعة "ب" تحتفظ بدين خارجي يبلغ 300 مليون دولار أمريكي والذي تم تحويل متحصلاته إلى المنشأة الأم من خلال قرض بين الشركتين مقيم بالجنيه الاسترليني. ولأن كلاً من أصولها والتزاماتها قد زادت بمبلغ 159 مليون جنيه استرليني، فإن صافي أصول المنشأة التابعة "ب" لم يتغير. تستطيع المنشأة التابعة "ب" وسم الدين الخارجي على أنه تحوط من مخاطر سعر صرف الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي على صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج" في قوائمها المالية الموحدة. ويمكن للمنشأة الأم المحافظة على وسم المنشأة التابعة "ب" لأداة التحوط تلك على أنها تحوط لصافي استثمارها البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج" من مخاطر سعر صرف الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي (أنظر الفقرة 13)، وتستطيع المنشأة الأم وسم أداة التحوط بالجنيه الاسترليني التي تحتفظ بها على أنها تحوط لصافي الاستثمار بكامله البالغ 500 مليون جنيه استرليني في المنشأة التابعة "ب". ويتم تقويم التحوط الأول، الموسوم من قبل المنشأة التابعة "ب"، بالرجوع إلى العملة الوظيفية للمنشأة التابعة "ب" (الجنيه الاسترليني) ويتم تقويم التحوط الثاني، الموسوم من قبل المنشأة الأم، بالرجوع إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم (اليورو). وفي هذه الحالة، فإن مخاطر سعر صرف الجنيه الاسترليني/ الدولار الأمريكي من صافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ج" هي فقط - التي يكون قد تم التحوط منها في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم بأداة التحوط بالدولار الأمريكي، وليس مخاطر سعر صرف اليورو/الدولار الأمريكي بكاملها. ولذلك فإن مخاطر سعر صرف اليورو/الجنيه الاسترليني بكاملها من صافي استثمار المنشأة الأم البالغ 500 مليون جنيه استرليني في المنشأة التابعة "ب" يمكن التحوط منها في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم.

14 إرشادات التطبيق ولكن المحاسبة عن قرض المنشأة الأم البالغ 159 مليون جنيه استرليني المستحق السداد إلى المنشأة التابعة "ب" يجب أخذها -أيضا- في الحسبان. وإذا لم يُعتبر قرض المنشأة الأم المستحق السداد جزءاً من صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ب"، بسبب أنه لا يستوفي الشروط الواردة في الفقرة 15 من معيار المحاسبة الدولي 21، فإن فرق سعر صرف العملتين الأجنبيتين الجنيه الاسترليني/ اليورو الناشئ عن ترجمته سيتم إدراجه ضمن الربح أو الخسارة الموحدة للمنشأة الأم. وإذا ما تم اعتبار القرض البالغ 159 مليون جنيه استرليني المستحق السداد إلى المنشأة التابعة "ب" على أنه جزء من صافي استثمار المنشأة الأم، فإن صافي الاستثمار ذلك سيكون فقط - بمبلغ 341 جنيه استرليني ويتم تخفيض المبلغ الذي ستسمة المنشأة الأم على أنه البند المتحوط له من مخاطر سعر صرف الجنيه الاسترليني/ اليورو من 500 مليون جنيه استرليني إلى 341 مليون جنيه استرليني وفقاً لذلك.

15 إرشادات التطبيق إذا قامت المنشأة الأم بعكس علاقة التحوط الموسومة من قبل المنشأة التابعة "ب"، فإنه يمكن للمنشأة الأم وسم الاقتراض الخارجي البالغ 300 مليون دولار أمريكي الذي تحتفظ به المنشأة التابعة "ب" على أنه تحوط لصافي استثمارها البالغ 300 مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج" من مخاطر سعر صرف اليورو/ الدولار الأمريكي ووسم أداة التحوط بالجنيه الاسترليني التي تحتفظ بها بنفسها على أنها تحوط فقط لمبلغ يصل إلى 341 مليون جنيه استرليني من صافي الاستثمار في المنشأة التابعة "ب". وفي هذه الحالة، فإن فاعلية كل من التحوطين سيتم حسابها بالرجوع إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم (اليورو). وتبعاً لذلك، فإن كلا من التغيير، بسعر صرف الدولار الأمريكي/ الجنيه الاسترليني، في قيمة الاقتراض الخارجي الذي تحتفظ به المنشأة التابعة "ب" والتغير، بسعر صرف الجنيه الاسترليني/ اليورو، في قيمة قرض المنشأة الأم المستحق السداد إلى المنشأة التابعة "ب" (أما يعادل بسعر صرف الدولار الأمريكي/ اليورو في مجموعه) سيتم تضمينهما في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم. ولأن المنشأة الأم قد تحوطت بالفعل -وبالكامل - من مخاطر سعر صرف اليورو/الدولار الأمريكي على صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج"، فإنها تستطيع التحوط لمبلغ يصل فقط -إلى 341 مليون جنيه استرليني من مخاطر سعر صرف اليورو/الجنيه الاسترليني على صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ب".